

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٨ يونيو ٢٠٠٥

مؤتمر البعث السوري.. بدايه للتغيير ام رده للخلف
بقلم: د. حسن ابو طالب

افتتح المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الحاكم في سوريا وهو المؤتمر الذي يعقد في ظل بينه داخليه واقليمييه مليئه بالتحديات الجسام لاسيما بعد ان اتمت سوريا انسحابها من لبنان نهاية ابريل الماضي. ولعل اهميه المؤتمر تتضح اكثر في ضوء الكم الكبير من التوقعات والتكهنات التي تداولها السوريون قبل انعقاد المؤتمر بفترة طويلة وعبرت في مجملها عن تطلّعهم في ان يكون المؤتمر خطوه حقيقيه علي طريق الاصلاح ونقطه فاصله في معالجه اخطاء الماضي وبدايه تغيير حقيقي في الحياه السياسيه من خلال طرح مشروع اصلاحي كبير ينشل سوريا من همومها الكبيره ويضعها علي ساحة المنافسه الاقليمييه وفق قواعد لعبه جديده اهم ما فيها هي القدره علي التجديد الداخلي والقدره علي الانتاج والابداع والتماسك في الداخل ومواجهه ضغوط الخارج.

وتأخذ مساله الاصلاح في سوريا طابعا خاصا في ضوء اعتبارين الاول انه في بدايه عهد الرئيس بشار الاسد كانت هناك وعود كبيره باحداث تغييرات مهمه في اسلوب العمل السياسي وبما يسمح بانفراج الحريات العامه وهو ما لم يحدث وتم تبريره بان حجم الضغوط الخارجيه يحول دون اتخاذ خطوات جريئه غير محسوبه قد يكون لها نتائج عكسيه علي الداخل. وفي الاونه الاخيريه صدر عفو عام وسمح للسوريين في الخارج بالعوده الي الوطن وبعضهم عاد بالفعل ولكنه تعرض لمساءلات امنييه والبعض اعتقل من قبل اجهزه امنييه فيما بدا ان العفو ليس سوي مصيده. وتلكم موشر سلبي علي ان مبدا العفو وفتح صفحه جديده في الحياه السياسيه السوريه ليس محل توافق بين الاجهزه والمؤسسات المعنيه. فضلا عن اعتقال بعض الناشطين الذين يعملون في ظل القانون والمنتمين لمنتمي جمال الاتاسي ثم الافراج عنهم بعد احتجاجات في الداخل والخارج.

اما الاعتبار الثاني فهو ان سوريا بعد احتلال العراق ثم انسحابها الكامل من لبنان اصبحت تواجه بحقائق جديده تتعلق بفقد عدد من نقاط القوه الاقليمييه التي كانت تتمتع بها لمدّه طويله سابقه. فالي جانب الضغط الدولي المتمثل في القرار ١٥٥٩ والموقف الامريكي الذي يهدد بين الحين والاخر بفرض عقوبات وممارسه عزله اكبر علي النظام السوري وفتح قنوات اتصال مع اطراف تمثل المعارضه السوريه في الخارج وعدم الاعتداد بدعوات سوريا للعوده الي المفاوضات مع اسرائيل بشأن مصير الجولان المحتل ناهيك عما

يمكن ان تحمله نتائج لجنة التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري من مفاجات قد تحمل سوريا او احد اجهزتها الامنية جزءا من المسؤولية. وفي ضوء هذه الضغوط المتتالية يصبح الخيار المناسب والافضل لسوريا هو اعاده ترتيب الداخل علي قاعده الاصلاح الشامل وفي

المقدمه الاصلاح السياسي واطلاق الحريات والتخفيف من سطوة حزب البعث علي مجمل الحياه السياسيه والتنفيذه والتشريعيه في البلاد وافساح المجال امام مشاركته كافة الفئات السوريه المستبعدة من العمل السياسي.

والفرضيه التي تدفع الي الاهتمام بتحسين الداخل ليست امرا معقدا او اكتشافا سحريا ذلك ان قدره اي نظام علي الوقوف امام ضغوط الخارج تكمن اساسا في قدرته علي ان يكون تعبيرا جامعا لكل فئاته وان ينجح في تعبئه القدرات الشعبيه عبر اشراكها في العمل السياسي الحر. وهما امران تفتقدهما سوريا منذ فتره طويله وكان يتم التعويض عنهما بممارسه سياسه خارجيه تتصف بالمرونه والدهاء وحسن توظيف القضايا الاقليميه. وهو الامر الذي افتقدته سوريا تماما في الاونه الاخيره وبات تعويضه مرهونا اساسا بحسن تعبئه موارد الدخل البشريه والاقتصاديه والسياسيه والسبيل الوحيد لذلك يكمن في المشاركه والحرية والاصلاح ومواجهه الفساد. و لا شئ اخر.

والمعروف علي نطاق واسع ان الداخل السوري يشهد تعثرا شديدا في مجالات عديده وان بوصله الحركه ليست واضحه بما يكفي. وهنا يطرح البعض في سوريا ضروره النظر في فلسفه حزب البعث نفسه وفي اسمه وفي شعاره لكن الشواهد تشير الي بقاء الامور علي حالها او احداث بعض تغييرات شكلية مثل تقليص عدد اعضاء القياده القطريه والتخلي عن القياده القوميه لاسيما بعد انتهاء دور حزب البعث العراقي نتيجة الاحتلال الامريكي او ربما يتم تغيير اسمها الي المكتب السياسي مع تغيير بعض الاسماء التي ظلت في مناصبها الحزبيه والتنفيذه لفترات تزيد عن عقدين ونصف.

وفي كل هناك تأكيد رسمي علي انه لا تغيير ولا تخلي عن الدور القومي للحزب وان هناك اصرارا علي الانفتاح علي كل الافكار المطروحه عربيا. واذا كان هذا الانفتاح الفكري علي الخارج يمثل نقطه ايجابيه فان تحدي الانفتاح السياسي علي الداخل يمثل قمه العطاء المنتظر. ولاسيما في اتجاه السوريين الاكراد الذين يعتبرون انفسهم يعانون الكثير من مشكلات الاستعلاء القومي العربي ناحيتهم. ولذلك فان اعاده الاعتبار لمبادئ الاخوه العربيه الكرديه وايجاد حلول حقيقيه لمشكلات الاندماج السياسي الكامل لاکراد سوريا سوف يعبر عن تغيير محمود وستكون له نتائج ايجابيه علي تحسين الداخل وسد ثغرات التدخل الخارجي.

اما علي صعيد الاقتصاد السوري فهو يعاني ضعفا شديدا لاعتبارات واسباب معروفة للكافة منها تخلف النظام المصرفي واتساع تدخل مراكز القوي السياسية والامنيه في السياسات الاقتصادية والتمسك بالقطاع العام وضعف بنيه القطاع الخاص وغموض قوانين الاستثمار وشيوع البطالة وضعف الاجور وقله المدخرات العامه وندره الموارد الطبيعيه بما في ذلك المياه. ناهيك عن قلّه الدعم المالي العربي الذي مكن سوريا لفته طويله من التماسك الاقتصادي. ومعظم تلك الاسباب لاسيما غير الطبيعيه راجع اساسا الي التعامل باليات مركزيه شديده وعبر تدخل الدوله المباشر في وقت ثبت فيه ان مثل هذه الاليات ذات مردود اقتصادي واجتماعي محدود جدا ولا يتيح للدوله الدخول في مضمار المنافسه الاقليميه او العالميه علي اي نحو كان.

وتدل المناقشات التي تسربت حول الاوراق والتوصيات التي ستعلن من المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث عن الاصلاح الاقتصادي ان هناك محاوله للمزج بين اعتبارات اجتماعيه وبقاء دور الدوله المهيمن علي الحياه الاقتصاديه مع توسيع مساحه الحركه نسبيا امام القطاع الخاص. ولذلك فان الاصلاحات التي يبشر بها المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث السوري والتي تفرض استمرار قياده الحزب للدوله وهيمنته علي المجالين السياسي والاقتصادي مع افساح مساحه محدوده جدا من الحريات للاحزاب والمنظمات المدنيه واستمرار القطاع العام بكامل قوته القائم به تبو بعيده عن مفهوم الاصلاح نفسه وبعيده ايضا عن مبدا الملاءمه مع شروط المنافسه الحقيقيه التي تسود عالم اليوم.

ان زمن التغييرات الجزئيه التي لا ترضي تماما تطلعات المواطنين السوريين قد ولى وانتهى والمرحله المقبله بحاجه الي نوع من الحسم الاصلاحى والتخلص من رموز مكروهه شعبيا بشده وان تمسك المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث بنفس النهج القديم، فالمرجح ان تزيد الفجوه الموجوده بين الحزب وبين القاعده الشعبيه الباحثه عن مستقبل افضل.